التنمية السياسية في أفريقيا: الإشكاليات والتحديات

د. باسم رزق عدلي مرزوق(*)

تعد التنمية السياسية من أهم المفاهيم والقضايا والمجالات التى باتت تحتل مكانة أساسية في اهتمام وبحث علماء السياسة والباحثين المهتمين بالشأن الأفريقي، كما أنها من الموضوعات الرئيسية في خطب واحاديث زعماء دول القارة في الآونة الراهنة، وهو ما جعلها من الأهداف والغايا الأساسية للكثير من تلك الدول، وأصبحت بمثابة الأداة الأساسية والشرط الرئيسي للاستقرار السياسي، ووسيلة هامة لضمان تحقيق واستمرارية التنمية الاقتصادية، فهي أحد جوانب التنمية الشاملة المستدامة، وهي أيضاً محدد رئيسي لجودة وتحسن علاقات الدولة بالعالم الغربي ومؤسسات المال الدولية.

وقد بدأ الاهتمام بدراسات وممارسات التنمية، بأبعادها المختلفة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، مع بداية احتلال القارة الأفريقية إبان المرحلة الاستعمارية، فقد كانت التنمية هي شعار تلك المرحلة، فشعارات "نقل الحضارة" و "رسالة التنوير" وتعمير أو استعمار دول القارة الأفريقية هو عبء على كاهل الرجل الأبيض يجب أن يقوم به كرسالة حضارية، وهو ما يمكن معه القول أن مفهوم التنمية من المفاهيم التى ظهرت وتطورت في ضوء الفلسفة والسياسة الغربية، خاصة الرؤية الأمريكية، وهو ما حدث بصورة كثيفة إبان فترة الحرب الباردة، وهو من المفاهيم التي حملت منذ البداية دلالات قيمية وأيديولوجية، فقد اسُتخدم في بعض المراحل لمواجهة التوسع الشيوعي والاشتراكية في دول العالم الثالث.

وينظر البعض إلى التنمية السياسية في أفريقيا باعتبارها مرادفة لمفهوم المشروطية السياسية والتحول الديمقرطي والإصلاح السياسي الذي تفرضه بعض الدول والمؤسسات الدولية على دول القارة، ويؤكدون أن التنمية السياسية بشكل

(*) مدرس العلوم السياسية بقسم السياسية والاقتصاد –كلية الدراسات الإفريقية العليا - جامعة القاهرة، ٤٦ ، يوليو ٢٠١٨ ص ص ١ - .

خاص، والتنمية الشاملة بشكل عام، التى تطبق في القارة بعيدة عن تلك التي تطبق في الدول المتقدمة، فالأخيرة هي من انتجت تجربتها وشكل وآليات التنمية التى تطبقها، اما الدول الأفريقية فلم يُترك لها حرية الاختيار، وهو ما يجعل البحث في مفهوم التنمية السياسية في أفريقيا يطرح العديد من الاشكاليات البحثية، وبتطبيق منهجية "البنائية الوظيفية" يمكن التعامل مع بعض هذه الاشكاليات، باعتبار أن التنمية من الوظائف الأساسية للنظم السياسية، وهناك ما يحول دون تحقيقها في أفريقيا، لذلك سيتم تناول مفهوم وواقع التنمية السياسية في أفريقيا، باعتبارها أحد ابعاد التنمية الشاملة المستدامة التى تستهدفها القارة الأفريقية، وهو ما يمكن أن تم في المحاور التالية:

المبحث الاول: مفهوم ونظريات التنمية السياسية: إطار نظري للدراسة:

المطلب الأول: مفهوم التنمية السياسية والمفاهيم ذات العلاقة.

المطلب الثاني: مدارس ونظريات التنمية السياسية.

المبحث الثاني: اشكاليات ومتطلبات التنمية السياسية في إفريقيا:

المطلب الأول: واقع وإشكاليات التنمية السياسية في أفريقيا.

المطلب الثاني: تحديات التنمية السياسية في أفريقيا.

المطلب الثالث: متطلبات تحقيق التنمية السياسية في أفريقيا.

المبحث الأول

مفهوم ونظريات التنمية السياسية: إطار نظري للدراسة

تحاول كافة الدول واقاليم البحث البحث عن أنسب سبل تحقيق التنمية، والوصول إلى الرفاهة في كافة ابعاد حياة مواطنيها، وهو مسلك الدول الإفريقية، التى تحاول تحقيق ذلك، ولكن تواجه العديد من التحديات والإشكاليات، التى تتطلب أن يتم دراسة هذا المفهوم نظريا، قبل التطرق لتطبيقاته الأفريقية، ويمكن تناول الابعاد النظرية لهذا المفهوم على النحو الآتي:

المطلب الأول: مفهوم التنمية السياسية ومفاهيم ذات العلاقة

تعد التنمية السياسية أحد ابعاد التنمية المستدامة، ومن الموضوعات الحديثة في مجال العلوم السياسية، وترتبط بالعديد من المفاهيم، وهي من أهم دوافع دول العالم الثالث للاقتراب الشكلي من النموذج الغربي، باعتبار أن الديموقراطية ومظاهرها، وليبراليتها السياسية والاقتصادية، ومقوماتها من تعددية سياسية، وحرية الفكر، وتداول السلطة عبر صندوق الاقتراع، ونظام الرقابة البرلمانية، والتعدد الحزبي، ووجود مجتمع مدني...إلخ جميعها تشكل مقومات التنمية المبتغاة في الدول الأفريقية، وتداخلت مع هذا المفهوم مفاهيم التحديث، والتطور، والتحول، والتغيير، والنمو، والإصلاح السياسي، وهذا ما جعل التوصل لتعريف شامل لمفهوم التنمية السياسية من القضايا والاشكاليات البحثية الرئيسية في هذا الصدد.

من أهم التعريفات التى قُدمت لمفهوم التنمية السياسية تلك التى قصد بها المساواة بين التنمية وبين مجرد البحث عن التغيير، وهو تيار فكري تعامل مع التنمية السياسية باعتبارها سعي المجتمعات لاكتساب قدرة عامة على الانجاز وتحسينه[1]، ويراها جابريل الموند Gabriel Almond أنها: "قدرة النظام السياسي

١) على رعد عبد الجليل، التنمية السياسية مدخل للتغيير (طرابلس: دار الكتب الوطنية، ٢٠٠٢)، ص ٢٤.

على تحقيق التمايز البنيوي والتخصص الوظيفي اللذان يشيران إلى العمليات التى تتغير بها الأدوار وتصبح أكثر تخصصاً"[٢]، بينما يرى صمويل هانتجتون Samuel Huntington أن التنمية السياسية تتحقق عند توافر ثلاثة عناصر أولها ترشيد السلطة، والذي يعني وجود أساس قانوني ينظم اعتلاء السلطة وممارستها وتداولها، والتمييز بين السلطة وشخص الحاكم، فالأخير هو عامل على السلطة لصالح صاحب الحق الأصلي "الشعب/الامة"، وثاني العناصر عند هانتجتون يتمثل في تمايز مؤسسات الدولة عضوياً ووظيفياً، وظهور التنوع والتخصص الوظيفي، وهو ما يشار له بالفصل بين السلطات، والعنصر الثالث يتمثل في المشاركة السياسية التى تقوم على احساس الشعب بأهمية دورهم وتأثيرهم في صنع وصياغة سياسات المجتمع واختيار من يحكمه، واختيار سياسات إدارة هذا المجتمع[٣].

كما يرى البعض أن التنمية السياسية تتضمن: "إقامة الابنية التى تسمح بالمشاركة الشعبية في العملية السياسية وخلق جهاز إداري قادر على التنفيذ الفعال للسياسات الانمائية، وتلبية مطالب المواطنين وبناء الديمقراطية بما تتضمنه من إنشاء المؤسسات السياسية، وثقافة سياسية تؤكد على الولاء القومي، وتفتح الآفاق إلى التعددية الحزبية"[٤]، وهي من وجهة نظر أخرون تعني مواجهة النظام السياسي للضرورات الوظيفية، وتتعلق بقدرته على التعامل مع البيئة الداخلية والخارجية، كما يرى البعض أنها تعني قدرة النخبة الحاكمة على تحقيق التنمية وبناء الديموقراطية[٥]، كما يتعامل معها بعض التوجهات بوصفها عملية سياسية متعددة الغايات تستهدف

2) Gabriel A. Almond, «Political Development: Analytical and Normative Perspectives», Comparative Political Studies (California: Sage Publications, Vol.1, Issue 4, January 1969), pp. 447-469.

3) Samuel P. Huntington, «Political Development and Political Decay», World Politics (Cambridge: Cambridge University Press, Vol. 17, No.3, April 1965), pp. 386-430.

٤ -١٩٨٨ □

٢٠١٤»، رسالة ماجستير (الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور طاهر مولاي، ٢٠١٥)، ص ص ١٤-١٥.

٥) علي غربي (وآخرون)، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣)، ص ٣.

ترسيخ فكرة المواطنة وتحقيق التكامل والاستقرار بين اجزاء المجتمع، وتستهدف زيادة معدلات مشاركة المواطنين[٦].

ويشير "لوشيان باي" Lucian Bye إلى التنمية السياسية باعتبارها عملية تغير اجتماعي متعددة الجوانب غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية، أي أنه ربط التنمية السياسية بالنموذج التنموي الغربي الصناعي، ونتائجه السياسية والاقتصادية، وأكد على أهمية المساواة وتحسن مستوى الكفاءات السياسية والتمايز الهيكلي والوظيفي بين مؤسسات الدولة، لذلك فالتنمية السياسية وفقاً لرؤيته تعد من شروط تحقيق التنمية الاقتصادية، وهي تهدف لتحقيق تغير حكومي، وبناء الدولة القومية، في ضوء بناء الديمقراطية وتعبيراتها المؤسسية والسلوكية[٧].

ويرى البعض الأخر أن التنمية السياسية هي: "عملية متعددة الغايات تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة، وتحقيق التكامل والاستقرار داخل ربوع المجتمع، وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية"[٨]، وهي في رأي البعض الآخر: "عملية سوسيوتاريخية متعددة الابعاد والزوايا تستهدف تطوير أو استخدام نظام سياسي عصري يستمد اصوله الفكرية ومرجعيته العقدية من نسق ايديولوجي تقدمي ملاءم، تتسق مقولاته مع مقتضيات البنية الاجتماعية والمحددات الثقافية للمجتمع، وتشكل في نفس الوقت منطلقاً رئيسياً لفاعليات التعبئة الاجتماعية، ومشاركة الجماهير في الحياة السياسية، ورفع كفاءة الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد المتاحة، فضلاً عن اضفاء الشرعية على السلطة"[٩].

---

٦) حسن بن كادي، «التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها: دراسة تحليلية نقدية في شروطها الموضوعية ومعوقاتها الأساسية»، رسالة ماجستير (الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر- باتنة، ٢٠٠٨)، ص ص ٢٢-٢٤.

7) Lucian W. Pye, «The Concept of Political Development», The Annals of the American Academy (California: Sage Publications, Vol. 358, Issue 1, March 1965), pp. 1-13.

٨) د. أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية: رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث (الاسكندرية: جامعة الاسكندرية، ٢٠٠٧)، ص ص ٢٠-٤٢.

٩) على خليفة الكواري، التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ص ٧٠-٧٢.

ويمكن القول أن مفهوم التنمية السياسية قد نشأ في ظل الحضارة والنسق الفكري الغربي، الذي ظل يؤكد على أن التنمية السياسية تحدث فقط عندما تتحول الدول لتكون نموذج على النهج والشكل الغربي، وكأنها محاولة لتنميط ونمذجة دول العالم الثالث وفقاً لنسق ايديولوجي وممارسات بعينها، وكان ذلك في ظل محاولة لمواجهة تمدد العالم الثاني (الشيوعي)، فقد عبرت التنمية السياسية عن محاولة فكرية لمحاصرة النفوذ الشيوعي ومنع انتشاره وقت الحرب الباردة، وهذا ما عبر عنه روبرت برجنهام Robert Berghinham الذي أكد أنه تعامل مع التنمية السياسية باعتبارها ترادف الديمقراطية والتحديث السياسي، وأنهاتعتبر: "مشروعاً مناهضاً للشيوعية وموالياً لأمريكا"(١٠)، وهو ما يمكن تأكيده من خلال رؤية هانتجتون عن "الموجة الثالثة للديمقراطية " Democracy's Third Wave الذي أكد فيه أنه إن ارادت دول العالم الثالث تحقيق التنمية عليها أن تحاكي في نظمها –من حيث المؤسسات والتوجه الأيديولوجي- تلك النظم التي في الغرب، وهو ما يخالف في منطقه روح الديمقراطية التى يروج لها الغرب بأنها تعلي من حرية الفكر والاختيار(١١).

وحتى نستطيع تحديد المقصود بالتنمية السياسية يمكن تفكيك المفهوم إلى:

١. مفهوم التنمية Development:

قدمت الأمم المتحدة تعريفاً للتنمية بأنها: "مجموعة من الوسائل والطرق التى تسُتخدم من أجل توحيد جهود الشعب والسلطات العامة بهدف تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجتمعات القومية والمحلية"(١٢)، وجاء تعريفها في الإعلان العالمي عن الحق في التنمية الذي تم اعتماده في عام ١٩٨٦ بأنها: "عملية اقتصادية واجتماعية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية

١٠) ريتشارد هيجوت، د. حمدي عبد الرحمن، محمد عبد الحميد (ترجمة)، نظرية التنمية السياسية (عمان: المركز العلمي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠١)، ص ٧.

11) Samuel P. Huntington, «Democracy's Third Wave", Journal of Democracy (Maryland: The Johns Hopkins University Press, Vol. 2, No. 2, Spring 1991), pp. 13-34.

١٢) علي غربي (وآخرون)، مرجع سبق ذكره، ص ٧٢.

السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة والحرة الهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها"[١٣].

فهي عملية مرسومة لتقدم المجتمع جميعه اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، وتعتمد بالأساس على استغلال القدرات والسمات المحلية، باشتراك فعال من قبل المجتمع المحلي، ولابد أن تكون هذه العملية بالتنسيق بين السلطة والشعب، بهدف تبني عملية شاملة متعددة الابعاد مبلورة في خطة مدروسة هدفها رفاهية الإنسان، لذلك فهي عملية مقوماتها ذاتية، تتسم بالديناميكية المستمرة، وهي ليست طريقاً واحداً، لكن تتعدد وتتنوع طرق واتجاهات التنمية باختلاف سمات المجتمع[١٤].

٢. مفهوم سياسية Political:

لا يمكن الوصول لمعنى محدد وثابت وجامع لمعنى وابعاد مفهوم"سياسة" وما يدخل في نطاق دراسته، ذلك المفهوم القديم الذي يستخدم في حياتنا اليومية، فهناك من يقترب منه باعتباره علم دراسة السلطة، ويراه ديفيد إيستون بأنه علم دراسة التخصيص السلطوي للقيم، وآخرون يرونه علم دراسة القوة، واتجاه رابع يؤكد أنه علم دراسة كل ما يتعلق بالنظم السياسية أو نظم الحكم،...إلخ، لكن يمكن التأكيد أن المعنى المقصود بوصف "السياسية" الذي يضاف إلى التنمية هنا ينصرف إلى كونه عملية Process من عمليات النظام الاجتماعي Social Order تتضمن التعاون وحل التناقضات بين أفراد وجماعات المجتمع عن طريق السلطة السياسية، كما أن السياسة تتعلق بعمل مؤسسات الدولة والمجتمع المدني والأحزاب[١٥]، والعملية السياسية تتميز عن بقية العمليات الاجتماعية بكونها تركز على الأهداف العامة للمجتمع[١٦].

١٣) حسن بن كادي، مرجع سبق ذكره، ص ٣٤.

١٤) المرجع السابق، ص ص ٣٤-٣٦.

15) David Easton, «An Approach to the Analysis of Political Systems», World Politics (Cambridge: Cambridge University Press, Vol. 9, No. 3, April 1957), pp. 383-400.

١٦) صلاح الدين اردقة دان، التخلف في الفكر الإسلامي المعاصر (بيروت: دار الفائس، ٢٠٠٢)، ص ٣١.

و - اسماعيل علي سعد، دراسات في العلوم السياسية (القاهرة: دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٢)، ص ص ١٢٧-١٢٩.

لذلك يصبح المقصود بمفهوم السياسية المصاحب لمفهوم التنمية هو كل ما يهم أمور الناس، ويهتم بشئونهم، أي أن التنمية السياسية تقتصر على كل ما يخص الظواهر التي تتعامل مع أمور الشعب، وهو ما يجعله مفهوماً يتسم بالمعنى الكلي الشامل[١٧].

ومما سبق يمكن القول أن التنمية السياسية عملية متعددة الابعاد، ولها الكثير من الدلالات، فهناك البعد القانوني الذي يهتم بالبناء القانوني والدستوري المؤهل للتنمية داخل الدولة، وهناك البعد الاقتصادي الذي يتضمن تحقيق نمو اقتصادي يتوافق مع تطلعات فئات الشعب، هذا إلى جانب البعد الإداري الذي يعني إدارة المواطنة من خلال احترام المشروعية الإدارية والقانونية بشرط الفاعلية والكفاءة والعقلانية، ويأتي البعد السياسي ليؤكد على أهمية انصهار كافة الجماعات في منظومة مجتمعية تتسم بارتفاع معدلات المشاركة السياسية باعتبارها أهم محددات الشرعية السياسية، وأداة رئيسية لرفع قدرة الدولة على التصدى لمحاولات التغلغل الداخلية والخارجية، وهو ما يرتبط ببعد ثقافي يؤكد على ضرورة تعديل الابعاد الثقافية للمجتمع لتتواكب مع التنمية السياسية التى تحدث في المجتمع، في ظل تطبيق سياسات الانماج الوطني، والمشاركة السياسية[١٨].

لذلك فالتنمية هي ظاهرة قديمة، وظهر شكلها السياسي مع بداية تكوين الهياكل والتجمعات السياسية، لكن التنمية السياسية كمفهوم وحقل بحثي في إطار العلوم السياسية يعد حديث النشأة، فقد بدأ الاهتمام بهذا المفهوم بشكل مستقل بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وجرى التمييز بينه وبين عدد من المفاهيم، لعل من أهمها[١٩]:

---

١٧) محمد الرضواني، «التنمية السياسية بين غموض المعنى والخلفيات الإيديولوجية»، المجلة المغاربية للكتاب (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، العدد ٣٦، ٢٠٠٦)، ص ص ٣٣-٣٥.

١٨) د. اسامه عبد الرحمن، تنمية التخلف وإدارة التنمية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧)، ص ص ١٣-١٧.

١٩) نصر محمد عارف، مفاهيم التنمية ومصطلحاتها»، مجلة ديوان العرب (القاهرة: ديوان العرب، عدد يونيو، ٢٠٠٨)، ص ص ٧-٩. و - حساني بوعكاز، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٣-١٤.

- فهناك فارق بين التنمية والتغيير/ التغيرDevelopment and Change : فالتغير لا يعني بالضرورة حدوث تطور وتنمية وتقدم، فاحياناً يتغير الشيء إلى الأسوء، بينما يقترب التنمية في بعض جوانبها من المعنى المقصود بحدوث تحول وتغير نحو الأفضل.

- في حين يشير مفهوم التحديث Modernization: إلى استخدام رموز الحضارة الحديثة وأدوات الحياة العصرية مثل التكنولوجية وأحدث المعدات والسلع الاستهلاكية، لكن التنمية تنصرف بالأساس إلى زيادة القدرة الانتاجية بشكل يرفع المستوى المعيشي مادياً وثقافياً، وتزداد معه القدرة على حل المشاكل المتزايدة.

- وطرح الغرب مفهوم التطورEvolution : ليشير إلى تصور يفترض أن كل المجتمعات تمر خلال مراحل محددة وثابتة وهي تنتقل إلى التطور، وتتحول هذه المجتمعات من البساطة إلى التعقيد، وهو ما يجعل هذا المفهوم مختلف عن التنمية.

- وتختلف التنمية عن النمو Growth: فالنمو يعني الزيادة الثابتة أو المستمرة التى تحدث لأحد جوانب حياة المجتمع، وهو يحدث عن طريق التطور البطيء والتحول التدريجي، اما التنمية تنصرف لتأثير ذلك التراكم على كافة جوانب حياة الشعب.

- يمكن أن تكون التنمية المرحلة السابقة للتقدم Progress، فالتقدم يشير إلى المرحلة الأخيرة والنهائية لحدوث تنمية شاملة في مجتمع ما.

- كما تتضمن التنمية إصلاح Reform للابعاد التى اصابها الخلل، ولكن المهم أن تضيف تلك الابعاد للقوة الانتاجية، وتكون مسئولة عن تحول في ابعاد عدة في المجتمع لتكون من أدوات تحقيق التنمية.

لذلك يمكن القول أن التنمية السياسية تشير إلى تغير في الثقافة السياسية، وإلى تعظيم قيم المواطنة ودلالاتها القيمية، من خلال إطار دستوري وقانوني يضمن تحقيق نمو وتحول اقتصادي من جانب، ومعه، أو تالٍ له أحياناً، تحول في سمات الثقافة السياسية للمجتمع متضمن تحول النظام السياسي إلى نظام يتناسب مع البيئة،

ويستجيب هذا النظام لتطلعات الجماهير، ويعطي للمواطن القدرة على المبادأة، ذلك من خلال تأسيس بنى جديدة، وتطوير منظومة القيم، والسماح بأعلى درجات الحرية والمشاركة، وهذا من خلال نسق تقدمي يتناسب مع طبيعة ومتطلبات هذا المجتمع، ووقتها ستنتقل التنمية لكافة ابعاد حياة شعب هذه الدولة، وهي الابعاد التى يمكن قياسها من خلال نسسب المشاركة السياسية، والعدالة الاجتماعية، والقدرات الاستخراجية، وقدرة الدولة على فرض سيطرتها على كامل الاقليم وكافة من يقطن ذلك الاقليم، ذلك في ضوء تعظيم قيمة المواطنة، ومؤسسات الدولة القادرة على إدارة تلك المواطنة بما يضمن الاستقرار السياسي، وهذه هي المعايير التى يمكن قياسها على الحالة الأفريقية في الاجزاء التالية.

المطلب الثاني: مدارس ونظريات التنمية السياسية

زاد الاهتمام التنظيري بالتنمية السياسية في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية، واعتبره البعض بعداً من ابعاد الحرب الفكرية المرتبطة بالحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي آنذاك، بشكل أطلق عليه البعض الحرب الباردة التنظيرية أو الفكرية، وجاءت معظم نظريات التنمية من مدارس اتسمت بالتفاؤل فيما يتعلق بالمستقبل التنموي للمجتمعات المختلفة، غير أن الخبرة التطبيقية أكدت على عمق الفارق بين الدراسات النظرية وتطبيقاتها المجتمعية، والاختلاف الواسع بين الواقع والنظرية، وهو ما فرض تطورات داخل كل مدرسة فكرية، ولعل أهم مدارس التنمية السياسية:

أولاً: الرؤى والمدارس الرأسمالية الغربية:

وهي مجموعة المدارس النظرية التى تقوم على رؤى تقسيم المجتمعات إلى مجموعة تحظى بالتنمية، وأخرى تقليدية، مؤكدة أن المجتمعات تسير بشكل حتمي في اتجاه واحد، وأن المجتمعات الآخذة في النمو لن تصل للتنمية دون انتهاج مسارات وأدوات وسياسات الدول الغربية، وهو ما يصفه البعض بالتبعية أو

الاستعمار الجديد، الذي يهدف لجعل كافة سياسات وسلوكيات المجتمعات النامية على نفس النهج الغربي، وهو ما كان سبباً في حدوث اختلافات منهجية داخل المدارس الغربية[٢٠].

وترى الدراسة أن أهم الرؤى والتصورات والمدراس الغربية التى أهتمت بمفهوم التنمية السياسية هي:

١. نظرية التحديث: Modernization Theory:

وهي المدرسة التى سيطرت على رؤى التنمية خلال خمسينيات وستينيات القرن العشرين، وهي التى أكدت على حتمية الانتقال من المجتمعات التقليدية لتصبح حديثة، وأن هذا الانتقال والتغيير يكون في كافة وحدات المجتمع، وليس في الوحدات السياسية فقط، ويرى رواد هذه النظرية أن التنمية السياسية تحدث عند سيطرة التصنيع على المجتمع، وهو ما يرتبط بانتقال مبادىء جديدة للتدرج والحراك الاجتماعي، لتظهر معها المراكز والأدوار الاجتماعية، ويبدأ معها المجتمع في الانتقال بصورة تدريجية وعقلانية إلى الحداثة عبر مراحل متتالية، إلى أن يصل إلى طور الحداثة الذي يتسم فقط بسمات المجتمعات الغربية[٢١].

وعند انتقال المجتمع التقليدي للحداثة على النهج الغربي تبدأ سماته في التحول نحو سمات المجتمعات الغربية، خاصة فيما يتعلق بالحراك الاجتماعي غير المرتبط بالنشاط الاقتصادي، ذلك الحراك الذي يصبح محكوماً بقيم استهلاكية واجتماعية وثقافية أخرى، ويغيب وقتها الوعي الطبقي، ويُستبدل بنظام وظيفي مهني لا يعبر عن طبقات، حيث يشير التحديث السياسي وقتها إلى نقل الأدوار المهنية والتقنية والإدارية إلى المجتمعات غير الصناعية، وهو ما كان يعرف بـ "حرق المراحل"، وهي المدرسة التى كانت ترى أيضاً أن الاستعمار قوة تحديثية للمجتمعات التقليدية[٢٢].

٢٠) السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية: الابعاد والمنهجية، ج ١(الاسكندرية: دار المعارف الجامعية، ١٩٨٥)، ص ص ١٥١-١٥٣.

21) Samuel P. Huntington, Op. Cit., pp. 386-388.

22) Ibid., pp. 388-392.

وكانت معظم رؤى هذه المدرسة من أعمال "لجنة السياسة المقارنة" التي كانت تابعة للمجلس الأمريكي للعلوم الاجتماعية تحت قيادة "جابريل الموند"، والذي أكد على أن اغلب مشكلات المجتمعات الصناعية تحت السيطرة ويمكن تسويتها، ويرجع ذلك إلى تطبيقات الديمقراطية الليبرالية، في مقابل الفشل الذي أحاط بالدول التي طبقت الماركسية والفاشية، وأكد على أن الإطروحات الداعية للتنمية ظهرت في العالم الغربي منذ القرن السابع عشر، لذلك الغرب هو النموذج الذي يجب أن يحتذى به[٢٣].

وكانت السمة الغالبة في هذه النظرية التقسيم الخطي الفاصل بين نمطي المجتمعات التقليدية والحديثة، وتمت المساواة بين المجتمعات التقليدية وبين المجتمعات "ما قبل الصناعية" أو "ما قبل العقلانية"، وكأنها مجتمعات تعيش في مرحلة ما قبل الدولة، وهي نظرية اعتبرت أن الديمقراطية والنهج الليبرالي الأمريكي مرادف للتحديث، بل أنه قمة التنمية، ولكن مع أن الكثير من المجتمعات نقلت التجارب، والعلم، والنظريات الغربية، وارسلت طلابها لهذه المجتمعات، وتم تكثيف التعاون والبعثات بين الدول الأفريقية ونظيرتها الغربية، لكن لم تشهد المجتمعات الأفريقية أي من سمات أو اشكال "التحديث الشامل" الذى تحدثت عنه هذه النظرية.

٢. المدرسة السلوكية- تيار التنمية الاقتصادية:

وهي المدرسة التى انتشرت في المرحلة التى تمتد من منتصف الستينيات حتى بداية سبعينيات القرن العشرين، وهي المدرسة التى حاولت تطبيق مقولات والأدوات المنهجية للمدرسة السلوكية، خاصة ما يتعلق بالعلاقة بين التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية، ذلك من خلال رصد قدرات النظام السلوكية على تحقيق التنمية، ورصد علاقة النظام بالبيئة المحيطة التي تفرز العوامل التى تؤثر على مدخلاته وسلوكياته، خاصة بعد تراجع التفاؤل الذي كان يسيطر على رؤى المرحلة السابقة (التحديث)، بعد فشل الدولة في تحقيق التنمية، وتم رفض التصاعد أو

23) Gabriel A. Almond, Op. Cit., pp. 447-452.

الانتقال الخطي الذي يمكن أن يحقق التحديث، وانتقل التركيز من الديمقراطية إلى النظام، وأكد "صمويل هانتجتون" أن التنمية تعني زيادة كفاءة المؤسسات، حيث تعتمد التنمية على قدرات النظام، الذي يجب أن يتسم بترشيد السلطة، ثم يتسم بالتمايز والتخصص الوظيفي لمؤسساته، ليصل إلى تحقيق المشاركة(٢٤).

وتؤكد هذه المدرسة على أنه من خلال ملاحظة انماط السلوك، وبتحليل السلوك المشاهد، والاعتماد على المنهج التجريبي الامبريقي، يمكن التأكيد على أن ترسيخ أسس التنمية الاقتصادية من تصنيع، ونقل مظاهر التحديث، وتزايد نطاق التعليم، وارتفاع معدلات التمدن، وزيادة انشطة الإعلام...إلخ، جميعها تزيد من فاعلية النظام وشرعيته، ويؤكد أنصار هذه المدرسة على أهمية الطبقة الوسطى في تحقيق التنمية الاقتصادية، ذلك بسبب مستوى تعليمها، ودرجة تمدينها، ومستواها الاجتماعي، وطبيعة قيمها الاجتماعية والثقافية والسياسية، فهي طبقة تهتم بما يحدث سياسياً، وتسعى لوضع وتفعيل الكفاءة كأساس للسلوك المهني، وتؤكد على أهمية ملاءمة الاشخاص المختارين للعمل العام لمقتضيات المنصب العام، لذلك يجب على النظام تطبيق ثقافة الديمقراطية(٢٥).

وتؤكد هذه المدرسة على العلاقة المباشرة الطردية بين التنمية الاقتصادية ونظيرتها السياسية، ويرى روادها إمكانية تفسير ما حدث من تطور في بعض الدول في ضوء سيطرة نماذج سلوكية ديمقراطية في هذه المجتمعات، إضافة إلى وجود طبقة وسطى فاعلة، ولها دور مؤثر في هذه المجتمعات(٢٦).

ومع ذلك تثير هذه المدرسة تساؤلات وقضايا جدلية تتعلق بوجود عدد من الدول نجحت في تطبيق أسس وسلوكيات ديمقراطية، حتى لو كان ذلك على المستوى الشكلي، لكنها دول لم تحقق التنمية الاقتصادية، وعلى العكس من ذلك هناك دولاً حققت التنمية الاقتصادية دون أن تطبق الديمقراطية، ولم تظهر النماذج السلوكية المرتبطة بهذه الديمقراطية، فهي مجتمعات ترتفع بها نسبة التعليم، وبها

---

٢٤) ريتشارد هيجوت، مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٣-٥٠.

٢٥) المرجع السابق، ص ص ٤٨-٥٠.

26) Samuel P. Huntington, op. cit., pp. 391-399.

درجة من التمدن، ويمكن رصد وجود الطبقة الوسطى ودورها المؤثر، ومع ذلك لم تؤد هذه السمات التى تنم عن وجود تنمية اقتصادية، لم تؤد لإحداث وظهور تنمية سياسية، ذلك ما حدث في المجتمعات الخليجية، حيث تغيب الديمقراطية، ويغيب دور المجتمع المدني، وتغيب سمات الثقافة السلوكية السياسية التى تؤكد عليها هذه المدرسة[٢٧].

٣. مدرسة ما بعد السلوكية- تيار الديموقراطية أولاً:

عاد انصار ما بعد السلوكية إلى الاهتمام بالابعاد الاخلاقية القيمية، وتراجع الاهتمام بالبعد الكمي، وعادت الرؤى الفكرية لتؤكد على أنه بتطبيق قدر من الديمقراطية ستستطيع كافة المجتمعات تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية، حيث أن تراجع معدلات التنمية يحدث فقط في ظل الحكومات الاستبدادية، وإن انصرف اهتمام المجتمعات للتنمية الاقتصادية فقط، يكون مدخلاً لإطالة أمد وقوة النظم الاستبدادية، وسيؤجل تطبيق الديمقراطية، فقد رفضت هذه المدرسة الاهتمام بتحقيق التنمية دون النظر لسمات النظام الحاكم من استبداد وديكتاتورية كما كان ينادي البعض[٢٨].

ويفسر انصار هذه المدرسة تأييدهم للديمقراطية كمدخل للتنمية بأن الديمقراطية تدعم الرقابة الشعبية والمحاسبة المستمرة، وأنها تؤكد على أهمية التوازن والرقابة بين المؤسسات والسلطات، وتوفر بيئة تسمح بنتائج من الضغط الشعبي من خلال الانتخابات والحملات وتحرك الاحزاب السياسية والمجتمع المدني، وهو ما يدعم معايير الكفاءة، وتحاول الديمقراطية الحد من سلبيات تركيز السلطة، وهي تدعم أدوات ومفاهيم التصحيح والتعديل والتحسين المستمر في إدارة أمور المجتمع، كما أن الديمقراطية تؤكد على الشفافية، وهو ما يُمكن المجتمع من الإطلاع على سبل تسيير عملية التنمية بما يحول دون وقوع اخطاء وأزمات سياسية

27) Samuel P. Huntington, «the Change to Change: Modernization, Development, and Politics», Comparative Politics (New York: City University of New York, Vol. 3, No. 3, April 1971), pp. 290-296.

٢٨) ر بتشارد هيجوت، مرجع سبق ذكره، ص ص ٥٠-٥٧.

واقتصادية[٢٩].

لذلك تراجع الحديث عن التنمية السياسية بعد انتهاء الحرب الباردة، وتم استبداله بالحديث عن الديمقراطية، والانفتاح، وبات الاتجاه السائد بين علماء السياسية هو البحث في نظريات التحول الديمقراطي، وسبل توطيدها، وآليات التعامل مع سمات واقع المجتمعات العربية والأفريقية لتصبح مناسبة للديمقراطية، لكن من المتوقع أن تلقى هذه النظريات في المستقبل ذات مصير نظريات التنمية السياسية من تراجع وأفول؛ لأنها نظريات لم تحاول البحث عن مدى تناسب الديمقراطية لسمات واقع هذه المجتمعات حتى يتم تطبيقها[٣٠].

٤. مدرسة الثقافة السياسية:

وهي المدرسة التى أكدت على أهمية الاستفادة من مقولات المدرسة الوظيفية في العلوم السياسية، وهو ما جعل "جابريل الموند" من أشهر روادها، الذي يؤكد على أن الثقافة السياسية تضم جانب معرفي، وجانب شعوري، وجانب تقييمي سلوكي، وهو ما يجعل الثقافة السياسية هي جملة المعارف والقيم والتوجهات والمشاعر والمدركات والمواقف العقلية والاستعدادات المسئولة عن التأثير على السلوك السياسي للمواطنين[٣١].

وقد أكد "جابريل الموند" و "سيدني فيربا" أن هناك ثلاثة انماط للثقافة السياسية هي: ثقافة سياسية محلية، وثقافة سياسية تابعة، وثقافة سياسية مشاركة، واكدوا أن كل نمط من هذه الانماط يناظره نمط ومستوى تطور للمؤسسات السياسية في الدولة، فالثقافة السياسية المحلية تنتشر في المجتمعات التى تتسم بلامركزية عالية في ظل ضعف الدولة، اما الثقافة السياسية التابعة تنتشر في المجتمعات التى تتسم بالمركزية والسلطوية، في حين أن الثقافة السياسية المشاركة تنتشر في

٢٩) د.السيد عبد المطلب غانم، دراسة في التنمية السياسية (القاهرة: مكتبة نهضة نهضة الشرق، ١٩٨١)، ص ص ١٥-٢٠.

٣٠) المرجع السابق، ص ص ٦٨-٧٠. و - د. محمد نصر مهنا، في النظام الدستوري والسياسي: دراسة تطبيقية (الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٥)، ص ١٣٥.

٣١) حساني بوعكاز، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٠-٣١.

المجتمعات الديمقراطية[٣٢].

ويرى رواد هذه المدرسة أن كل مجتمع توجد به هذه الانماط الثقافية الثلاثة، لكن بنسب متفاوتة، وأن التنمية السياسية تحدث وقت سيطرة الثقافة السياسية المشاركة على أغلب أفراد المجتمع، وأكدوا أن المجتمع المدني أصبح من مقتضيات هذا النمط من الثقافة السياسية، بالتالي يصبح وجوده وقوة دوره من الدلالات المسبقة لوجود تنمية سياسية[٣٣].

لكن هذه المدرسة تطرح تساؤلاً حول الربط الحتمي بين التنمية ووجود نمط ثقافي معين، وانتشار المجتمع المدني وقوة دوره، خاصة أن الدول الأفريقية والعربية تبين تاريخياً أنها تقاوم هذا النمط من الثقافة، ولا تقبل المجتمع المدني ودوره، وهو ما يطرح تساؤلات حول تناسب تلك المدرسة مع الواقع الأفريقي.

ثانياً: الرؤى والمدارس الاشتراكية لدراسة التنمية السياسية:

أدت مرحلة الحرب الباردة إلى ظهور تنافس أو صراع فكري ثقافي بين المعسكرين الغربي والشرقي، لذلك كان الكثير من النظريات والافكار والمناهج التحليلية التى تتعامل مع مفاهيم وظواهر سياسية تعد جزءاً من الصراع الفكري المرتبط بالحرب في هذه الفترة، وكانت رؤى ونظريات التنمية السياسية أحد ابعاد التنافس الفكري في هذه الفترة، لذلك جاءت العديد من من الرؤى والمدارس الاشتراكية كرد فعل أو محاولة لإحداث توازن مع النظريات الرأسمالية السابق الإشارة لها، ولعل أهم المدارس الاشتراكية:

١. المدرسة الماركسية Marxism:

تنطلق هذه المدرسة من مدخل التحليل المادي التاريخي في التعامل مع التنمية السياسية، وترى أن التنمية السياسية لا يمكن فهمها كظواهر ومتغيرات فوقية، أي تتعلق فقط بالطبقة الحاكمة، إلا إذا فهمنا وضع البنى التحتية التي تتكون من طبقة

٣٢) د. السيد عبد المطلب غانم، مرجع سبق ذكره، ص ص ٧٠-٧٣.

٣٣) جابريل الموند، ج. بنجهام باول، أحمد عناني (ترجمة)، السياسة المقارنة: دراسات في النظم السياسية العالمية (القاهرة: دار الطباعة القومية، ١٩٨٠)، ص ص ١٠٦-١٠٨.

البروليتاريا الكادحة، وخاصة ما يتعلق بدور العوامل الاقتصادية والاجتماعية للطبقات المختلفة، وما يقترن بذلك من وعي طبقي، واحتدام الصراع الطبقي الذي سينتهي بانتصار البروليتاريا، ويتم القضاء على عدم المساواة والتمايز والانحياز السائد داخل المجتمع، وتنتشر المساواة، وتبدأ مرحلة حكم أو ديموقراطية البروليتاريا[٣٤].

وتؤكد هذه المدرسة على أن كل فئة اقتصادية اجتماعية لها نشاط اقتصادي يميز واقعها، وهذا النشاط يتكون من قوى الانتاج، وعلاقات الانتاج، وبتطبيق منهج المادية التاريخية يرى ماركس أن المجتمعات البشرية ستنتقل خلال عملية تاريخية طبيعية مقننة، ستنتقل من مراحل التشكيلات الطبقية المتناقضة (الرق- الإقطاعية- الرأسمالية) لتصل إلى حالة اللاطبقة، وهي مرحلة قائمة على علاقات التضامن والمساواة الاجتماعية التي تعني المشاعية البدائية، وصولاً للمرحلة الشيوعية التى تعني أعلى مراحل تطور البشرية[٣٥].

وتصبح مهمة الثورة الاشتراكية الاستيلاء على السلطة، وفرض منطق حكمها الإيديولوجي، والسيطرة على البنية الفوقية للدولة، ومؤسساتها، وبناء اقتصاد اشتراكي، والقضاء على العلاقات الرأسمالية الاستغلالية، ذلك بتحالف الطبقة العاملة مع الجماهير الكادحة، واعتبر "لينين" أن القوى الامبريالية هي المستفيد الأول من النظام الرأسمالي الدولي، وأن سياساتها الاستعمارية هي التى عطلت التنمية في العالم الثالث، وتسببت في نهبها وتخلفها[٣٦].

٢. المدرسة الماركسية الجديدة Neo-Marxism:

وهي المدرسة التي حاولت دراسة التنمية من خلال بحث الابعاد والاسباب التاريخية للتخلف، وبحث صور تراكم التخلف اثناء عملية التنمية ذاتها، وأكد انصارها أن المجتمعات النامية لها تلك الخصوصية التاريخية، وأن الرأسمالية غير

34) Alan Shandro, «Lenin and Marxism: Class Struggle, the Theory of Politics and the Politics of Theory», Daryl Glaser, David M. Walker (eds.), Twentieth-Century Marxism: A Global Introduction (London: Routledge, 2007), pp. 15-29.

35) Michael A. Lebowitz, Build it Now: Socialism for the Twenty-First Century (New York: Monthly Review Press, 2006), pp. 51-62.

٣٦) حساني بوعكاز، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٣-٣٥.

موجودة في بنية تلك المجتمعات، فالاستعمار أحدث تفككاً في البنية الاجتماعية للبلدان التى كانت تحت سطوته، وانتج علاقات انتاج تختلف عن تلك المسيطرة في البلدان الأوروبية، وأثر على التطور التاريخي البنيوي لهذه المجتمعات، وانتج نمط من علاقات التبعية الاستعمارية، بشكل اوقف كافة مظاهر التطور التاريخي للمجتمعات المسُتعَمرة، وفرض عليها علاقة غير متكافئة بنائياً[٣٧].

وقد ظهرت الماركسية الجديدة كمحاولة لطرح رؤى أقل تفاؤلاً حيال العدالة والمساواة التي نادت بها الماركسية التقليدية، رافضة أن تكون الدولة مجرد أداة تعبير عن سيطرة طبقية، أو أنها هي التى تتحكم في كافة وسائل الانتاج، وأنها عبارة عن آلة تحكم وقمع، ويرون أن الدولة هي تعبير عن توازن عام بين قوى المجتمع، ويؤكدون على تراجع النظرة للأشخاص على أنهم فقط عوامل انتاج، وبدأ يظهر وصف مواطن يعيش في دولة بها شعب وليس طبقات فقط، وهي دولة تستمد شرعيتها من الأرادة الجماعية، فالشعب صاحب السيادة ليس بصفته أداة انتاج، إنما بصفته مواطن، لذا ستحاول الدولة تمثيل جملة المصالح المتباينة والمتناقضة في إطار قانوني ودستوري[٣٨].

فقد حاولت الماركسية الجديدة التركيز على البعد البشري، ودعت لتخفيف حدة الفوارق الطبقية، وبدأت معها تصورات التنمية تفوق الدولة بتقديم تصور للتنمية على مستوى العالم، ويتراجع معها دور الدولة كناظم للعلاقات والتوازنات الاجتماعية، ولم تنادي هذه المدرسة بمرحلة اللادولة أو اللاطبقية، لكن كان سعيها الرئيسي لتخفيف حدة التفاوت الطبقي، والسعي لتوفير حد أدنى من الحياة الكريمة لكافة المواطنين، وفي أدبياتهم أكدوا أن النمو ليس غاية في حد ذاته، بل وسيلة لضمان حياة أفضل لكافة المواطنين في ظل التنمية الشاملة.

٣. مدرسة التبعية Dependency Theory:

تعد من أهم الاطروحات التى حاولت الرد على نظرية التحديث، حيث حاولت الأخيرة التأكيد على أن التخلف متأصل في شعوب دول العالم الثالث، لذلك ظهرت رؤى التبعية منذ خمسينيات وستينيات القرن المنصرم، لتؤكد على أن

٣٧) علي غربي (وأخرون)، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٢٥-١٢٧.

38) Anthony Brewer, Marxist Theory of Imperialism: A Critical Survey (London: Routledge, 2nd Edition, 1990), pp. 246-253.

التخلف ونتائجه من ميراث المرحلة الاستعمارية، ومن طبيعة الظروف التاريخية التى مرت بها هذه الدول، وأن تنمية الدول الرأسمالية جاءت نتيجة استغلال دول القارة الأفريقية، وأن التخلف الذي في الأخيرة، والتنمية التى عليها الدول الغربية، هي نتائج مرحلة تاريخية واحدة(٣٩).

وأكد رواد هذه المدرسة أن السيطرة الرأسمالية هي المسئولة عن تخلف العالم الثالث، وحاولوا اتخاذ منهج راديكالي اقتصادي لتحليل الوضع الاجتماعي لدول العالم الثالث من خلال وضعه في سياق تاريخي قائم على أساس جدلية العلاقة بين أفريقيا والغرب، وهو ما تم تدعيمه من خلال رؤى مفكرين اجتماعيين لاحقاً، وأكدوا على أن التبعية المفروضة من الرأسمالية هي السبب في التخلف الذي عليه دول العالم الثالث، وهو الوضع الذي أدى للتبعية، والأخيرة تعبر عن ظرف تاريخي موضوعي تشكل تاريخياً نتيجة علاقة يعود تاريخها للفترة الاستعمارية، وهي تعبير عن تقاسم العمل بين مجتمع لابد أن يظل تابع وفي خدمة مجتمع آخر يحقق التنمية، أو بين هامش لابد أن يظل في خدمة المركز، وبين الجنوب مصدر المادة الخام لتنمية الشمال(٤٠).

وتتحقق الهيمنة والسيطرة الرأسمالية من خلال سياسات اقتصادية وعسكرية، ومن خلال المؤسسات المالية الدولية والشركات متعددة الجنسيات، وهذه الهيمنة تُفقد الإرادة الوطنية قدرتها التأثيرية، وتؤدي إلى تكريس الوضع الحالي في الفجوة بين الدولة المتقدمة والنامية، بل ويؤدي لاستنزاف أي رأسمال أو فائض اقتصادي في دول الهامش، حتى يتحول النمو في الأخيرة إلى نمو تابع، يفتقر قوة الدفع الذاتية، ويفتقد الاستدامة، وهو ما يمكن أن يطلق عليه "تنمية التخلف"، ذلك نتيجة تكريس سمات التخلف في الدول التابعة على المستوى الداخلي، وعلى مستوى علاقتها بالدول الرأسمالية، ذلك قائم على نسق تاريخي مادي حدد شكل هذه

٣٩) ريتشارد هيجوت، مرجع سبق ذكره، ص ص ٩٩-١٠٠.
٤٠) يوسف صايغ، التنمية العصية من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ص ٧٧-٧٩.

العلاقة، ومرتبط ارتباطاً واضحاً بترسيخ سياسات الاستغلال العالمي[٤١].

لهذا يؤكد انصار مدرسة التبعية أن التخلف في قطاع من دول العالم مرتبط بهيمنة واستغلال قطاع آخر من الدول، وأن حالة التخلف التي عليها بعض الدول ليست حالة متأصلة في طبيعة المجتمعات النامية كما يؤكد مفكري الغرب، فالعامل الخارجي هو من أهم عوامل بقاء هذه الدول في هذه الحالة، فالتخلف نتيجة منطقية لتطور الرأسمالية وما يرتبط بها من قوى وعوامل داخلية، وهو ما انتج تبعية بنيوية، وعلاقات المركز والهامش، وهي العلاقات التى تحول دون نقل التصنيع إلى دول العالم الثالث، وتحافظ على القدرة التغلغلية للرأسمالية في دول العالم الثالث، وتحافظ على علاقات التبادل غير المتكافىء، وهي العلاقات التى تحول دون تحقيق تراكم رأسمالي وتحقيق تنمية مستقلة في الدول الأفريقية[٤٢].

ويرى رواد مدرسة التبعية أن الدول النامية تعتمد على سياسات تنموية ترسخ الانتاج الرأسمالي التابع، حيث أن البرجوازية المحلية الداخلية هي امتداد للبرجوازية العالمية، وهي أداة لتنفيذ سياستها، وهي دول تركز على الرأسمالية الزراعية، فالبرجوازية المحلية هي برجوازية تجارية مرتبطة بالرأسمالية العالمية، وتشهد هذه الدول تضخم في الجهاز البيروقراطي. وداخل هذه المدرسة يؤكد البعض أن هذه العلاقات جعلت الدول النامية تعيش مرحلة اساليب الانتاج ما قبل الرأسمالية، وتصبح وظيفة الدولة الأساسية إعادة انتاج التبعية والحفاظ على مصالح الاحتكارات الرأسمالية العالمية، بل أن السلطة أداة لهذه الرأسمالية، ويمكن أن تأخذ هذه السلطة اشكالاً متنوعة بما في ذلك الشكل الديمقراطي، ومع ذلك تتعرض هذه المدرسة لانتقادات بسبب تركيزها على العامل الخارجي في إحداث التخلف، دون تناول العوامل المحلية التى تساعد على ذلك، وأن هذه المدرسة لم تقدم برنامج عملي للتخلص من حالة التبعية والتخلف التى عليها الدول النامية[٤٣].

---

٤١) ريتشارد هيجوت، مرجع سبق ذكره، ص ص ٥٩-٩٦.
٤٢) المرجع السابق، ص ١١٣.
٤٣) علي غربي (وأخرون)، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٠٠-١٥٨.

المبحث الثاني

واقع اشكاليات التنمية السياسية في إفريقيا

بتطبيق هذا الاطار النظري على واقع التنمة السياسية في القارة الأفريقية، يتضح القارة تفتقد العديد من مقومات التنمية السياسية، بما يجعل هناك إشكاليات وتحديات تواجهها كافة محاولات التنمية، وهو ما دفعها لاستبدال هذا المفهوم برؤى الإصلاح السياسي، أو التحول الديمقراطي، كأحد ابعاد ودلالات التنمية السياسية، وكمرحلة يمكن بعدها بروز مظاهر هذه التنمية، ويمكن تناول واقع التنمية السياسية في القارة الأفريقية على النحو التالي:

المطلب الأول: واقع وأزمات التنمية السياسسة في أفريقيا

حاولت دول القارة الأفريقية الأخذ بكافة البرامج والسياسات التنموية لتحقيق التنمية الشاملة، وخاصة التنمية السياسية، ذلك بتطبيق آليات ذات مرجعيات ايديولوجية مختلفة، وربما أخذت بعضها بأدوات متناقضة احياناً، وأدوات غير مناسبة للمجتمع في أحيان أخرى، وإن كانت هذه المجتمعات، وفي الفترة التى تلت الحرب الباردة راحت تتبع كل ما تنتجه المدرسة الأمريكية، لكن تشهد المجتمعات الأفريقية تراجعاً، وربما غياباً، لأسس ومظاهر التنمية السياسية، ولهذا الواقع مؤشرات ودلالات يمكن من خلال استقراءها تحديد مستوى أزمات التنمية السياسية في مجتمعات القارة الأفريقية، وهي مجموعة من الأزمات التى تشير أسبابها إلى معوقات تحول تحقيق دول القارة معدلاً ما من التنمية السياسية، وسأهم هذه الازمات:

١. أزمة الهوية في الدول الأفريقية Identity Crisis:

يشير مضمون هذه الأزمة إلى تراجع الولاء الوطني للدولة الأفريقية لصالح ولاءات دون الوطنية، تأسيساً على تغليب قيمة وتأثير الانتماء والاختلاف الداخلي على قيمة هذا الولاء، وهو ما يعطي دلالة على تراجع وافتقاد فكرة الشعب الواحد والدولة الوطنية في حالات عدة داخل القارة، وتغيب معها فكرة الترابط الوثيق بين أفراد المجتمع الواحد، وتتراجع فكرة المواطنة ودلالاتها، وينتفي الولاء السياسي الموحد،

ويبدأ معها التملص من مقومات الهوية الوطنية الذاتية، ويبدأ السعي وراء هويات أخرى، ووقتها لا يكون الحديث عن المصير المشترك أو التنمية الشاملة في الدول الأفريقية، وتتعالى الرغبات الانفصالية، وهو ما شهدته العديد من الدول الأفريقية[٤٤].

وتظهر هذه الأزمة في الدول الأفريقية نتيجة الانتقال من النظام التقليدي إلى مجتمع أكثر حداثة دون وجود الهوية الجامعة الناتجة عن جهد مؤسسات وبوتقات الصهر الوطني، وقتها تثار قضية الولاء ونوعية القيم الموجهة للسلوك، وقضية ترتيب مستويات الانتماء، وصعوبة انصهار كافة أفراد المجتمع في بوتقة واحدة تتجاوز الانتماءات الضيقة التقليدية[٤٥]، وتعود هذه الأزمة بالأساس إلى حالة التنوع والاختلاف أو التباين الاجتماعي (الإثني والديني واللغوي...إلخ) في أفريقيا، وسبل إدارة هذا التنوع، كذلك التخلف الاقتصادي وتأثيره على التكامل السياسي، وما يستتبع ذلك من تفاوت طبقي حاد، وسوء توزيع للقيم المادية والمعنوية داخل المجتمعات الأفريقية[٤٦].

ويجب القول أن المشكلة ليست في حالة التعددية داخل الدول الأفريقية، ولا في ضعف الموارد الاقتصادية، ولا في غياب التنوع الطبقي القادر على صهر التباينات، إنما المشكلة في إدارة الاختلافات داخل الدول الأفريقية التى وضع حدودها القوى الاستعمارية، وسياسات النظم الأفريقية التى لم تراع هذه الاختلافات، وبنية أساسية ضعيفة لا توفر بوتقة الصهر الوطني، ونظم حاولت إدارة الاختلافات بما يمكنها من السيطرة المحلية والاستمرار في السلطة في دول عدة من القارة، وتفشي واضح لمظاهر الفساد في ظل سوء الاوضاع الاقتصادية لغالبية الشعوب، وفشل في تبني سياسات العدالة الاجتماعية التى تضمن القدرة التوزيعية للدولة، وتقلل من حدة التفاوت الاقتصادي الاجتماعي، كافة هذه المتغيرات ارتبطت بسياسات وأدوار خارجية حاولت تكريس هذا الوضع الأفريقي واستغلاله، خاصة في ظل علاقة

٤٤) د.إبراهيم نصر الدين، دراسات فى النظم السياسية الأفريقية (القاهرة: دار اكتشاف، ٢٠١٠)، ص ص ٣٣-٣٩.

٤٥) محمد أحمد اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص ٩٧.

٤٦) نفسه.

تبعية من طبقات ونخب أفريقية داخلية لهذه القوى الخارجية، وسعي هذه النخب لخدمة أهداف غير وطنية[٤٧].

ويرى البعض أن أزمة الهوية، أو كما يطلق عليها البعض مشكلة الاندماج الوطني هي المشكلة الأساسية التى تتفرع عنها أزمات ومشكلات أخرى في دول القارة، وهو ما جعل القارة تشهد العديد من الحروب الاهليةن والنزعات الانفصالية، بل أن بعض الجماعات دخلت في مواجهة مع الدولة الوطنية، رافضة أن تكون هي الممثلة والقائمة على أمورها، بسبب اتهامات لتحيز تلك الدول الأفريقية لجماعة إثنية بعنيها، أو لسيطرة بعض الجماعات على مقاليد الأمور داخل دول أفريقية، وهو ما جعل هناك حاجة ماسة لتحقيق الوحدة الوطنية، والتى تتفاقم أثار غيابها على واقع ومستقبل الدولة الوطنية الأفريقية، التى تغيب عن الكثير منها المؤسسات العسكرية الوطنية، وخاصة بعد أن تراجعت الدولة عن أداء وظيفتها الوطنية الثقافية، وتركت تكوين الهوية الوطنية لآليات ليست بالوطنية، لكنها تخدام أجندات خارجية[٤٨].

٢. أزمة الشرعية السياسية في أفريقيا Legitimacy Crisis:

ترتكن السلطة السياسية في بقاءها إلى الشرعية التي تقوم على رضاء وقبول المحكومين لسلطة وأسس وجودها وممارساتها، وتسعى السلطة إلى تحقيق الشرعية اما ترغيباً/اختياراً من خلال فاعلية الأداء ومشروعية الوجود، أو أكراهاً من خلال السيطرة على كافة أجهزة الأمن، وحدد البعض مصادر عدة لتحقيق الشرعية، يأتي على رأسها الاداء وتحقيق الأهداف الوطنية، وهناك –بحسب رؤية ماكس فيبر- التقاليد في الحكومات الاوتوقراطية، والكايزمة التى تقوم على شخص الحاكم، وهناك الدستور والقانون[٤٩].

لكن الملاحظ أن العديد من الدول الأفريقية تعاني من مظاهر أزمة الشرعية، التى تظهر من خلال تراجع معدلات الرضاء الشعبي، وخروج الاحتجاجات، وتصاعد

٤٧) د. أحمد وهبان، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٣-٤١.

٤٨) د.إبراهيم نصر الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٣-٣٩.

49) David Beetham, «Max Weber and Legitimacy of Modern State», Analyse & Kritik Journal (Berlin: Walter de Gruyter Publisher, Vol. 13, 1991), pp. 34-45.

اعمال العنف في الشوارع، ورفض كافة ممارسات النظام، ورفض المشاركة في أي مظاهر يكسب هذا النظام شرعية، وشيوع العصيان المدني. ويبرر البعض هذه المظاهر بأن الكثير من ابنية نظم القارة الأفريقية تستخدم منظمات موروثة من الفترة الاستعمارية، إلى جانب سوء اداء الحكومات المتعاقبة، وعدم تحسن الوضع الاقتصادي، وتزايد معدلات الفقر، وطول فترة الحكم، وغياب التداول الحقيقي للسلطة[٥٠].

٣. أزمة المشاركة السياسية في الدول الأفريقية Participation Crisis:

تشير المشاركة السياسية إلى كافة الأنشطة التى يقوم بها المواطن للتأثير على تشكيل وقرارات وسياسات السلطة السياسية، وهي عملية مستمرة تمتد من المشاركة في الانتخابات وصولاً للأمتناع عن الاداء بالصوت كتعبير عن عدم الثقة الشعبية المجتمعية في النظام والنخبة، لذلك فالمشاركة السياسية هي عملية تعكس حالة من الوعي والاهتمام الشعبي بسلوك السلطة السياسية، وهي أحد دلالات الثقافة السياسية، وتتضمن التعبير عن مضمون السلوك السياسي، وتشمل المشاركة في الانتخابات، والتمثيل البرلماني، والموافقة على تقلد مناصب سياسية، ومحاولة التغيير السياسي، والانخراط في العمل الحزبي، والمشاركة الفعالة في أنشطة المجتمع المدني، والكتابة والعمل الفكري الهادف لتغيير وتقويم أمور المجتمع، أي انها تشمل كافة السلوكيات التى تؤثر على العملية السياسية من خلال القنوات الشرعية القانونية والدستوية[٥١].

وتظهر أزمة المشاركة السياسية في الدول الأفريقية عندما لا يتمكن المواطن من القيام بهذه الأنشطة التعبيرية، فمع أن المؤشرات الرقمية تشير إلى حدوث تقدم في المشاركة السياسية، لكن تكشف مؤشرات نزاهة وترسخ هذا النشاط في مدرك الأفارقة كوسيلة تغييرية، على ضعف الثقة، حيث تشكك الكثير من الاتجاهات في حرية ونزاهة الانتخابات في العديد من الحالات الأفريقية، وفي كل مراحل العملية

50) Moses Adesola Adebisi, «Democracy and the Crisis of Legitimacy: Peace Formation and Failed State Building in Africa», Developing Countries Studies (Brighton: International Knowledge Sharing Platform, Vol., No. 18, 2014), pp. 102-109.

٥١) د. قزادري حياة، مرجع سبق ذكره، ص ص ٧-٨.

السياسية، إضافة إلى ضعف أو عدم وجود نظم حزبية تقوم بدور الوسيط السياسي الداعم للمشاركة الوطنية غير المتحيز للجماعات الأفريقية، وسيطرة الحكومات على مؤسسات المجتمع المدني، حتى باتت المشاركة حق فقط لنخبة في دول القارة، أو مشاركة مدفوعة بمعايير غير وطنية، التى قد تكون إثنية، أو دينية، أو مصلحية، وشاعت في الدول الأفريقية ممارسات أكدت على ترسخ هذا المدرك، لعل من أهمها: الفترات المفتوحة أو الطويلة للحكام، وتغيير الدساتير للحفاظ على السلطة، والصراع أو الحرب من أجل البقاء في السلطة، وانتشار نمط الحزب الواحد والحزب المهيمن في فترات عدة من تاريخ الدول الأفريقية، وتسييس الإعلام، واستغلال الإثنية كأساس للأحزاب والتنظيمات سياسية أخرى، على أن يتم تبرير ضعف المشاركة دائما بالفقر وضعف التعليم، وتمت ممارسة العزل السياسي قانونياً أو فعلياً، وشيوع مظاهر العنف الانتخابي، بل كانت الانتخابات احياناً مدخلا للتدخل الدولي في الشأن الداخلي للدول الأفريقية، وجميعها ممارسات اضعفت الثقة الجماهيرية في فاعلية ومصدقية المشاركة السياسية وآلياتها في الكثير من الدول الأفريقية[٥٢].

فالمدرك الأفريقي قائم على أن الانتخابات ليست مجالات التنافس، إنما هي ميدان معركة بين الجماعات الإثنية، وزاد من أثر ذلك أن النظم الحزبية في الدول الأفريقية تتماهى مع الانقسامات الإثنية، ومع الأوضاع السياسية والاقتصادية التى قوضت الثقة في آليات المشاركة، وهو ما ارتبط بضعف المجتمع المدني، وغياب الطبقات، والتى غاب معها الفوارق السياسية بين مكونات المجتمعات الأفريقية، وهو ما ارتبط له غياب الاختلافات الايديولجية بين الاحزاب السياسية، وحالة الضعف التى عليها احزاب المعارضة، مع الأثار السلبية التى تركتها حركات التحرير الأفريقية، والتفاوت المؤسسي الحاد بين مختلف التنظيمات السياسية، جميعها ظروف أكدت على الضعف المؤسسي لسبل المشاركة السياسية في الدول الأفريقية[٥٣].

---

٥٢) د. أحمد أمل، «الانتخابات..والتحول الديمقراطي في أفريقيا»، آفاق أفريقية (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، المجلد ١٣، العدد ٤٧، ٢٠١٧)، ص ص ١٣-٢٩.

53) Shola Omotola, «Explaining Electoral Violence in Africa's 'New' Democracies», Paper Presented at 27th Annual Conference of the Nigerian Political Science Association (Abuja: the Nigerian Political Science Association, 2008), pp. 53-70.

وإن كانت القارة حاولت من خلال الميثاق الإفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم تعديل مثل تلك المدركات، ووضع اطاري قاري يضمن تنظيم الانتخابات بمعايير بعينها، ويحول دون التغيرات غير الدستورية لنظم الحكم، وتعزيز واستقلالية السلطة القضائية، بما يوفر بيئة مناسبة للحكم الرشيد والتنمية المستدامة، ومكافحة الفساد، وتحفيز المشاركة من كل فئات المجتمع، ذلك في ظل مبادىء تضمن التعبير الحر عن الإرادة، وتنويع آليات المشاركة السياسية، من خلال مجموعة مبادىء وقيم تعمل الدول على نشرها، واطر مؤسسية تضمن تنفيذ والعمل في ظل هذه القيم(٥٤).

٤. أزمة التغلغل في الدول الأفريقية The Penetration Crisis:

تشير القدرة التغليلية للدولة إلى التواجد الفعال للحكومة المركزية في سائر اجزاء اقليم الدولة، وممارستها كامل صلاحياتها واختصاصاتها على كل الجماعات والفئات والمناطق التابعة لها، وإعمال قوانينها وسياساتها على كافة أولئك الذين يقطنون اقليمها، ذلك عن طريق كافة الأدوات الترغيبية والاكراهية، كما تتضمن القدرة التغليلية للدولة القدرة على التصدي للتدخلات الخارجية، لكن هذه القدرة التغليلية للدول الأفريقية تجد الكثير من المعوقات وعوامل الضعف في دول القارة، وهو ما يجعل هذه الدول تواجه "أزمة الأمة" التي تعني عدم قدرة الدولة في بسط سيطرتها على كامل الاجزاء والمواطنين داخل اقليمها(٥٥).

حيث يؤدي ضعف السلطة المركزية مؤسسياً، ومساحة الدول الأفريقية الواسعة، وطبيعة الحدود المفتوحة بسبب طريقة وضعها، والامتدادات الاجتماعية بين الدول الأفريقية، وعدم اعتراف أو احترام الجماعات الأفريقية بهذه الحدود، وطبيعة الانشطة الاقتصادية للجماعات الحدودية، وضعف السيطرة الأمنية على الحدود بين الدول الأفريقية، وسيطرة جماعات معارضة أو إثنيات بعينها على

٥٤) الاتحاد الأفريقي، «الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم»، موقع الاتحاد الأفريقي، على الرابط: www.noushark.com/upload/files/2016/05/toeecaRxsPojcyy 8be940d6a2efg48bd48af9920683_files.pdf_26_

٥٥) د. قزادري حياة، مرجع سبق ذكره، ص ٨.

اجزاء من اقليم الدولة، جميعها جعلت القدرة التغلغلية للحكومات الأفريقية تنصرف إلى ممارسة السلطة على قطاع بعينه دون الأخر، وباتت هذه القدرة ترتبط بالنخب وبقدرتهم على الوصول إلى ما يريدون من مقدرات ومناصب وقدرات الدولة[٥٦].

لذلك نجد في القارة الأفريقية رواجاً في الحركة عبر الحدود بطرق غير رسمية، والتجارة غير الرسمية، والهجرات غير الشرعية، حيث تجد الدولة الأفريقية صعوبة في ضبط الحدود، وتحديد من يقطنون الإقليم، بسبب طبيعة الأنشطة الاقتصادية لبعض الجماعات والتى تفرض عليهم التحرك عبر الحدود، خاصة ما يتعلق بالرعي في تلك المناطق، كما يزيد وجود وقيمة الاقتصاد غير الرسمي، الذي يخلق اسواقاً موازية للسوق الرسمي، كما أن دول القارة لا تستطيع حتى الأن رفض أو التصدي للتدخل الخارجي في شؤونها، والذي يكون نزولاً على مصلحة الإرادة الغربية، كما حدث من فرنسا في مالي، وأفريقيا الوسطى، ومن الولايات المتحدة في الصومال، وغيرها من الحالات التى تؤكد أن إقرار الاستقرار والتغيير في الدول الأفريقية مرهون بإرادة قوى استعمارية جديدة، وهو ما زادت العولمة من أثاره السلبية، في التأثير على الوظيفة الدفاعية والثقافية للدولة الأفريقية[٥٧].

٥. أزمة التوزيع في الدول الأفريقية Distribution Crisis:

تتصل هذه الأزمة بقدرات النظام التوزيعية للموارد والمنافع المادية وغير المادية داخل الدولة على سائر الأفراد والجماعات، ذلك تطبيقاً لمعيار المواطنة فحسب، وهو ما يرتبط بالرضاء الاجتماعي والاستقرار السياسي القائم على وجود معايير توزيعية تحقق العدالة الاجتماعية، لكن تعاني دول القارة الأفريقية من العديد من المشكلات التى تؤثر على قدرتها التوزيعية لتبدأ معها أزمة التوزيع[٥٨].

56) Matthew F. Kirwin, Wonbin Cho, «Weak States and Political Violence in Sub-Saharan Africa», Working Paper No. 11 from Afrobarometer (Akra: Center for Democratic Development, August 2009), pp. 2-12.

٥٧) د. إبراهيم نصر الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٣-٢٦.

58) John Healey, Mark Robinson, Democracy Governance and Economic Policy: Sub-Saharan Africa in Comparative Perspective (London: Overseas Development Institute, 1994), pp. 138-157.

لعل أهم هذه السمات والمشكلات والممارسات التى تسبب أزمة التوزيع في الدول الأفريقية ندرة المواد التوزيعية والموارد الاقتصادية، وهو واقع وحقيقة بعض الدول، وادعاء من النظام الحاكم في بعضها الأخر، وهو ما يرتبط بغياب عدالة التوزيع، ووجود تفاوت طبقي حاد، وجعل قلة تنفرد بمقدرات وايرادات الدولة الأفريقية، وهو ما يؤدي للحرمان الاقتصادي الذي يهدد بانتقال الصراع أو التنافس الاقتصادي ليصبح صراعاً سياسياً، خاصة في حالة انتشار الفساد الذي يعني أن المنصب العام بات مدخلاً وأداة اثراء، وليس لخدمة المصلحة العامة، وأن يراعي الموظف العام مصلحته الخاصة أو مصالح جماعته على حساب المصلحة العامة، في ظل ضعف أدوات الرقابة، لذلك تظهر في بعض الدول الأفريقية صراعات وحروب بين الجماعات أو الدول للسيطرة على مناطق الثروات والموارد، وتحتل دول القارةر مراتب متقدمة في مؤشرات الفساد، وفي أقل دول العالم في متوسط دخل الفرد، وفي وضع البنية التحتية، وفي الدول التى بها نسب من السكان تحت خط الفقر، وفي مؤشرات التنمية البشرية، على الرغم من توافر الموارد والقدرات الطبيعية والبشرية[٥٩].

فقد تقلصت القدرة الاستخراجية والتوزيعية للدولة الأفريقية في الحقب لماضية، تحت تأثير التحولات العولمية في النظام الاقتصادي الدولي، فقد اضطرت الدولة الأفريقية لبيع المؤسسات العامة لسوء الأداء، وانخفضت إيرادات الجمارك والرسوم لاعتبارات تسهيل التجارة الدولية، وتدهورت قيمة عملات دول القارة، وبات اقتصادها عرضة لكافة الأزمات التى تحدث في الاقتصاد الدولي، ومع تقلص القدرة الاستخراجية للدول الأفريقية، تقلصت القدرة التوزيعية، وتقصل الانفاق العام، وتراجعت الدولة الأفريقية عن اداء دور مظلة الحماية الاجتماعية وأدوار عدة كانت المبرر للقبول الطوعي لسلطتها في مراحل عدة[٦٠].

---

٥٩) د. أحمد وهبان، مرجع سبق ذكره، ص ص ٨٧-١٠٠

٦٠) د. إبراهيم نصر الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٥-٢٦.

٦. أزمة الاستقرار السياسي في الدول الأفريقية Political Instability Crisis:

يعد الاستقرار السياسي من متطلبات وغايات التنمية السايسة في ذات الوقت، وهذا الاستقرار يتحقق مع الدولة القومية ونظام سياسي يحظى بشرعية الوجود والممارسة، غير أن استقرار الدولة القومية في أفريقيا يواجه العديد من التحديات، لعل من أهم هذه التحديات إدارة الاختلافات، والتفاوت الاقتصادي بين الجماعات الاثنية، وسيطرة بعض الجماعات على السلطة، وارتباط توزيع السلطة والثروة داخل الدولة بالانتماء الإثني، وهو ما يمكن أن تتراجع معه الرغبة في العيش معاً الذي يعد الشرط الأساسي لوصف أي جماعة بأنهم يشكلون شعباً، خاصة مع ضعف الروابط الموضوعية والروحية بين الجماعات، وتصبح دول القارة معرضة لعدم الاستقرار بسبب النشاط السياسي أو الانفصالي لبعض الحركات الانفصالية المرتكنة لاختلافات اجتماعية، وهو ما حدث في حالة اريتريا والسودان ومالي ونيجيريا والكونغو الديمقراطية على سبيل المثال(٦١).

هذا إضافة إلى مظاهر عدم الاستقرار التي تصيب النظام السياسي نفسه، ذلك من تأثير اشكال التنافس الاجتماعي، أو لضعف المؤسسات، وعدم قدرة الدولة أو النظام على أداء الوظائف المنوطة بهما، وبسبب التغير الايديولوجي الحاد بين الأنظمة السياسية المتعاقبة، وغياب التداول السلمي الحقيقي للسطلة في العديد من الدول الأفريقية، وعجز بعض الدول عن أداء وظائفها الأساسية، وقد كشفت العولمة والإرهاب عن عدم قدرة الدولة الأفريقية عن التكيف والمنافسة الدولية، وعن مواجهة الأزمات الداخلية والتعامل مع التحديات التى تفرزها السمات الداخلية، في ظل سيطرة نخب بعينها على مقاليد الأمور في العديد من دول القارة، وهو ما يمكن أن يسبب أزمة في السلطة السياسية ذاتها(٦٢).

61) Antony Otieno Ong'ayo, «Political Instability in Africa Where the Problem Lies and Alternative Perspectives», Paper Presented to African Diaspora Policy Centre (Amsterdam: African Diaspora Policy Centre, 2008), pp. 2-11.

٦٢) د. أحمد وهبان، مرجع سبق ذكره، ص ص ١١٢-١٢١.

٧. أزمة التنظيم السياسي في أفريقيا Authority Organizations Crisis:

يقصد بازمة تنظيم السلطة السياسية وجود أزمة في الأطر الحاكمة لتقلد وممارسة وتداول هذه السلطة على النحو الذى أقره صمويل هانتجتون، فقد عرفت القارة الافريقية شخصنة السلطة والابوية السياسية، حيث أصبح من يمارس السلطة ليس عاملاً عليها، بل صاحب هذه السلطة، واحياناً تمت المساواة بينه وبين السلطة، وتدخل الهوى في ممارسة السلطة، واختفى معه الفصل بين السلطات، وأصبح الدستور مجرد نصوص لا يتم تفعليها، وتراجعت ضمانات استقلال السلطات القضائية والتشريعية في أفريقيا، وتم تغليب صلاحيات ومسئوليات السلطة التنفيذية على نظيرتها التشريعية، وهو ما سمح بظهور النزعات الديكتاتورية والاستبدادية(٦٣).

وغاب عن الكثير من دول القارة مبدأ التداول السلمي للسلطة بشكل حقيقي، وحلت الاستفتاءات محل الانتخابات، وتم تكريس سلطة الحزب الواحد لعقود في دول القارة، وحتى عند التحول إلى التعددية الحزبية، وتبنى التحول الديمقراطي، لم يتحقق تقدم في أداء المؤسسات السياسية في الدول الأفريقية، وقدم بعضهم اشكال خاصة من الممارسة السياسية كالديمقراطية الأفريقية أو الديمقراطية الموجهة، وزادت مظاهر تقديس سلطة الحاكم وتبرير بقاءه في السلطة(٦٤).

المطلب الثاني: تحديات التنمية السياسية في أفريقيا

تتنوع الأسباب والتحديات المسئولة عن تفشي أزمات التنمية السياسية السابق الإشارة لها في الكثير من الدول الأفريقية، فإضافة إلى العوامل التى تمت مناقشتها عند عرض الأزمات، يجب التأكيد على أن التنمية السياسية في أفريقيا تواجه تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية، بعضها مصدره البيئة الداخلية، وبعضها الأخر من تأثير البيئة الخارجية الإقليمية والدولية.

---

٦٣) المرجع السابق، ص ص ١٢٢-١٣٠.

64) Carl Henrik Knutsen, «Africa's Growth Tragedy Revisited: Weak States, Strong Rulers», GARNET Working Paper No. 71/09 (Coventry: University of Warwick, November 2009), pp. 1-26.

حيث تعد البيئة الداخلية لأفريقيا مصدراً للعديد من الالتحديات المسئولة عن أزمات التنمية السياسية، لعل من أهمها: تدني معدلات التنمية الاقتصادية، وذلك في ظل الفشل الذي احاط بكافة برامج التنمية التى تم فرضها على القارة، بسبب انتشار الفساد الاقتصادي والسياسي، وسوء اداء الانظمة الحاكمة، التى تعاني معظمها من أزمة شرعية، وفشلها في كافة برامج وسياسات الاصلاح السياسي التى تم الإعلان عنها، هذا مع تدني معدلات الوعي السياسي المجتمعي، وعزوف جماعي عن المشاركة، ووجود أزمة الثقة بين الجماهير والسلطة الحاكمة، وتعد طبيعة النخب السياسية والاجتماعية وأسس تشكيلها من أهم تحديات التنمية السياسية في أفريقيا، هذا إضافة لطريقة إدرة الاختلافات والتباينات والتنوع الداخلي، فقد دلت هذه الإدارة على افتقاد الإرادة السياسية الحقيقية الساعية للقضاء على التخلف السياسي، إضافة لافتقاد النموذج التنموي الداخلي بسبب القطيعة بين حاضر المجتمعات الأفريقية وماضيها، وعدم السعي لإحداث ثورة اجتماعية قائمة على أسس اقتصادية تحقق التنمية، هذا بسبب غياب الأطر المؤسسية الفاعلة والنشطة[٦٥].

كذلك هناك عدد من التحديات التى تفسر أزمات التنمية السياسية في أفريقيا مصدرها البيئة الإقليمية والدولية المحيطة بالدول الأفريقية، فهناك ضعف التعاون بين الدول النامية، وغياب الاستراتيجيات الجماعية للتنمية، إضافة إلى طبيعة ميراث المرحلة الاستعمارية، وتأثيراته على طبيعة المرحلة الحالية للعلاقات بين الدول الأفريقية وبعضها البعض، وبين الدول الأفريقية والغرب، وطبيعة دور الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات المالية الدولية، وعلاقتها بالفساد الداخلي، هذا إضافة إلى تأثير المشروطيات الاقتصادية والسياسية التى فُرضت على دول القارة، والتدخل الخارجي في الأزمات والصراعات الداخلية، وسعي القوى الخارجية لإجهاض كافة التجارب التنموية في يمكن أن تظهر في أفريقيا، وفرض إرادة دولية من خلال نماذج وتجارب لا تناسب واقع الدول الأفريقية، والاستفادة الإقليمية والدولية من عدم الاستقرار واستمرار الحروب في بعض اقاليم القارة، والسعي لتجريد القارة من القدرة الذاتية على التنمية الشاملة، وخاصة التنمية السياسية، ذلك من خلال علاقة

٦٥) د. والتر رودني، د. أحمد القصير (ترجمة)، أوروبا والتخلف في أفريقيا (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ديسمبر ١٩٩٨)، ص ص ٧-٣٩.

غير متوازنة تخدم القوى الرأسمالية وأهدفها في القارة الأفريقية[٦٦].

وهذه التحديات تجعل التنمية السياسية في أفريقيا تواجه العديد من الأزمات والإشكاليات التى تحول دون تحقيقها في الآونة الراهنة، وفي المستقبل القريب، لكن يعد تحدي إفتقاد الإرادة السياسية المستقلة التى تسعى للتغلب على الأوضاع والتحديات الاقتصادية والاجتماعية من أهم هذه التحديات، ويتم التعبير عن ضعف الإرادة من خلال ضعف فاعلية المؤسسات السياسية القادرة على معالجة أسباب التخلف السياسي، وهذا الضعف بسبب ضعف الامكانيات وعدم وجود الكوادر القادرة على الإدارة، لذلك تظل طبيعة النخبة السياسية، وعلاقاتها الخارجية والارتباط المصلحي بينها وبين العوامل والقوى الأجنبية من التحديات التى تفرض الحاجة إلى تعديل وتغيير أسس تكوين هذه النخب، لصالح أخرى تتمسك بالتوجهات الوطنية، وقادرة على مواجهة القدرة التغليلية للقوى الخارجية[٦٧].

كما تعد الحالة الاقتصادية، وتعثر تجارب القارة التنموية، وتراجع معدلات النمو الاقتصادي، وانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي، وتدهور أوضاع البنية التحتية، وعدم دخول هذه الدول مرحلة التصنيع، وأن تظل لخدمة توجهات الرأسمالية العالمية من كونها مصدراً للمواد الخام وسوقاً لتصريف السلع، مع تعاظم النزعات الاستهلاكية، جميعها سمات اقتصادية حالت دون التحولات الاقتصادية التى تكون مؤهلة لتحولات اجتماعية وسياسية يمكن أن تفضي لبروز مظاهر التنمية السياسية في الدول الأفريقية كأحد مظاهر التنمية الشاملة[٦٨].

66) Franklins A. Sanubi, «African Development Crisis and Global Thinking» Collapse of Periphery, Decay of the Core», African Journal of Political Science and International Relations (London: Academic Journals, Vol. 8, No. 4, May 2014), pp. 92-102.

٦٧) د. أحمد وهبان، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٥٨-٢٠٨.

68) Howard Stein, «Economic Development and the Anatomy of Crisis in Africa: From Colonialism through Structural Adjustment», Occasional Paper from Centre of African Studies, University of Copenhagen (Copenhagen: Centre of African Studies University of Copenhagen, May 2000), pp. 5-21.

المطلب الثالث: متطلبات تحقيق التنمية السياسية في أفريقيا

تحتاج التنمية السياسية إلى اختيار التوقيت والسياسات والسمات البنيوية المناسبة حتى يمكن أن تتحقق وتترسخ في المجتمعات النامية، وهو ما يتطلب تضافر جهود المؤسسات الرسمية وغير الرسمية لخلق البيئة والأوضاع المناسبة لإنجاحها، لذلك فالتنمية السياسية في دول العالم الثالث بشكل عام، وفي أفريقيا بشكل خاص، تحتاج إلى العديد من المقومات الواجبة، والتى يأتى على رأسها:

١. سيادة القانون: الذي يجب أن يُترجم في صورة تكافؤ الفرص، وضمان حرية التعبير وحقوق المواطنين، وكذلك ضمان استقلالية السلطة القضائية للحد من سطوة السلطة التنفيذية(٦٩).

٢. وجود مجتمع مدني فاعل يتمتع بقدر من الحرية والاستقلالية: ذلك ليكون قناة اتصال بين المواطن والسلطات الرسمية(٧٠).

٣. توافر ثقافة سياسية مدنية: توفر الأساس للحوار المجتمعي والتسامح والتعايش الوطني واحترام وتبادل الرأي مجتمعياً(٧١).

٤. المشاركة السياسية: يجب أن تتم في اجواء من الشفافية والنزاهة، وهو ما سيوفر أداة للمشاركة في صنع القرار السياسي وفق للأسس الحديثة للمشاركة السياسية المجتمعية(٧٢).

٥. الاطر القانونية والدستورية: تحتاج التنمية إلى تطوير التشريعات وتحديثها بما يفي بمتطلبات المجتمع الداخلية والخارجية، وهو ما سيوفر الشرعية والأساس

---

69) Sandra F. Joireman, «Inherited Legal Systems and Effective Rule of Law: Africa and the Colonial Legacy», Paper Published by Political Science Publications, University of Richmond (Richmond: Richmond School of Arts and Sciences, 2001), pp. 11-32

70) Michael Bratton, «Civil Society and Political Transition in Africa», Institute for Development Research Repots (Boston: Institute for Development Research, Vol. 11, No. 6, 1994), pp.

71) Idem.

٧٢) ليلى عمارة، «دور المجتمع المدني في التنمية السياسية»، رسالة ماجستير (الجزائر: جامعة محمد خيضر، ٢٠١٣)، ص ص ٦٣-٧١.

القانوني للسلطة وافعالها[٧٣].

٦. تمثيل الإرادة الحقيقية للشعب من خلال السلطة التشريعية: التي يجب أن تقوم بكامل صلاحياتها الدستورية، وتقوم بالدور الرقابي على السلطة التنفيذية، والتشريع بكل استقلالية، وهو ما يمكن أن يسهم في صناعة سياسة عامة للدولة تحقق التنمية[٧٤].

٧. قدرة النظام السياسي على التكيف: ذلك من خلال إحداث تحول في مؤسساته المختلفة استجابة للمتغيرات التى يمكن أن تطرأ على المجتمع وعلى الممارسة السياسية، كما أنه يجب أن يكوون نظاماً له قدرات استخراجية وتوزيعية جيدة تضمن له ولاء المواطنين، بمعنى قدرة على استخراج الموارد وتعظيم الإيرادات، والقيام بتوزيعها وفق لأسس واضحة[٧٥].

٨. إطلاق الحريات المسئولة: بمعنى توفير ضمانات الحرية لجميع فئات المجتمع في إطار قانوني ودستوري، ذلك دعماً للتعبير عن الرأي والمشاركة الفعالة سياسياً، وتوفير أساس للرقابة الشعبية الفعالة[٧٦].

٩. وجود تعددية فكرية وسياسية: حتى تتكتمل فاعلية الدور والرقابة الشعبية وإتاحة الحريات، لابد من تعددية الأطر والرؤى والتنظيمات المسئولة عن الممارسة السياسية، ذلك رفضاً لآحادية التوجه والحكم العقلي، ورفضاً كذلك لادعاء امتلاك الحقيقة الفكرية والسياسية من قبل بعض الاطراف، وتفادياً لخلط المصالح الخاصة بالعامة، فعلى كل فرد الدفاع عن الدولة والمصلحة العامة

٧٣) نداء مسطر صادق، التخلف والتحديث والتنمية السياسية: دراسة نظرية (طرابلس: منشورات جامعة قان يونس، ١٩٩٨)، ص ص ٩٨-٩٩.

74) Danielle Resnick, Daniela Casale, «The Political Participation of Africa's Youth Turnout, Partisanship, and Protest», Working Paper No. 2011/56 from United Nations University (Tokyo: United Nations University, World Institute for Development Economics Research, 2011), pp. 2-11.

75) Giovanni M. Carbone, Political Parties and Party Systems in Africa: Themes and Research Perspectives», World Political Science Review (Milan: University of Milan, Vol. 3, Issue 3, 2007), pp. 1-18.

76) Michael Bratton, Op. Cit., pp. 9-12.

باعتبارها أهم محددات المصالح والأهداف الخاصة[٧٧].

١٠. إدارة الاختلافات بالمساواة في الحقوق والحريات بين كافة المواطنين: دون النظر للانتماءات الفرعية (الاجتماعية– الدينية- اللونية- النوعية)، وهو ما يرتبط بفاعلية أدوات مقاومة الفساد وتحمل الجميع مسئولية الحفاظ على الدولة[٧٨].

١١. مشاركة الفرد في صياغة السياسة العامة: ذلك من خلال فاعلية دور المجتمع المدني والاحزاب السياسية الفعالة القادرة على إحداث التغيير المبتغى في المجتمع، وهو ما يحتاج لبيئة قانونية وسياسية تسمح بفاعلية دور المؤسسات غير الحكومية بما يتفق مع القانون والتوجه والسياسة العامة للدولة، وهو ما يرتبط بدور فاعل للشباب والمرأة في الاحزاب والمجتمع المدني، ذلك بهدف دمج هذه الفئات العريضة والمؤثرة اجتماعياً في السياسة العامة للدولة وفي تنفيذ هذه السياسة[٧٩].

١٢. استقلالية إدارة الموارد والثروات الموجودة في دول القارة، بشكل يخدم التنمية، ويحقق العدالة الاجتماعيةن ويزيد من القدرة الاستخراجية والتوزيعية للدولة، وقتها تكون الدولة قادرة على التعبئة وجلب التأييد لكافة سياساتها، تأييد قائم على القدرات الاغرائية، وليس القهرية والإلزامية للدولة، وسيكون القبول طوعي اختياري لسلطة لدولة والحكومة والنظام القائم[٨٠].

تدعم هذه العناصر ايجاد بيئة مناسبة لحدوث التنمية السياسية التي يتم التعبير عنها بالتمايز الوظيفي والعضوي بين المؤسسات السياسية، ووجود أسس قانونية ودستورية واضحة توضح سبل الوصول إلى السلطة وممارستها وتداولها، ذلك مع ارتفاع اشكال ونسب المشاركة السياسية من كافة فئات ومكونات المجتمع، من خلال

٧٧) د. حمدي عبد الرحمن، «حالة التحول الديمقراطي في إفريقيا: رؤية تقويمية»، قراءات أفريقية (لندن: المنتدى الإسلامي، العدد ٢٧، يناير-مارس ٢٠١٦)، ص ص ٦٢-٧١.

٧٨) د.محمود أبو العينين، إدارة وحل الصراعات العرقية في أفريقيا (طرابلس: الدار الجامعية للنشر والتوزيع والطباعة، ٢٠٠٨)، ص ص ٦٥-٩٥.

٧٩) محمد أحمد اسماعيل، «دور المثقفين في التنمية السياسية: دراسة نظرية بالتطبيق على مصر»، رسالة دكتوراه(القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٥)، ص ص ٩٦-٩٩.

٨٠) المرجع السابق، ص ص ٩٧-٩٨.

الانتخابات التى تتم وفقاً لأطر قانونية ودستورية وسياسية مقبولة اجتماعياً، أو من خلال مؤسسات غير رسمية تحقق التواصل بين المؤسسات الرسمية والاهتمامات الشعبية، وهو ما يحتاج لمستوى من الوعي السياسي الذي يدعم الرقابة الشعبية، ويكسب الشرعية للرقابة المؤسسية المتبادلة، ولكن يجب أن يتم ايجاد كافة هذه الممارسات والمقومات من خلال الخبرة الذاتية التى تجعل التنمية السياسية نتاج البيئة والمتغيرات والسمات الذاتية، ويجب أيضاً أن يرتبط بهذه التنمية السياسية اهتمام بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل هذا المجتمع[٨١].

ومن ثم يمكن القول أن هناك عدد من الآليات والسبل التي يمكن استخدامها لتحقيق التنمية السياسية في الدول الأفريقية، أول هذه الأدوات الاهتمام بالتنشئة السياسية التى تعمل على تشكيل الانماط السلوكية السياسية للفرد وتحدد مدركاته نحو العملية السياسية والنظام السياسي، وهي العملية التى تشترك بها عدد من مؤسسات التكوين الاجتماعية والتعليمية والسياسية والتربوية الإعلامية، وثاني أدوات تحقيق التنمية السياسية هي تلك التي تقوم على تفعيل "الاتصال السياسي"، بما يتيح قدر أكبر من الشفافية وتدفق المعلومات بين النظام والجماهير، وثالث الأدوات الت تسهم في تحقيق هذه التنمية هي الاحزاب السياسية وفاعلية دورها وتأثيرها، وقدرتها على تعبئة الرأي العام للتأثير على السلطة، والقيام بدور رقابي وتربوي على الصعيد السياسي، كما أن الاحزاب تعد نتاج عملية التنمية، وفي نفس الوقت أحد أدوات وميكانزمات تحقيق هذه التنمية، كما تعد النخبة من أهد محددات وآليات وسبل تحقيق التنمية السياسية، فهذه المجموعة بسبب قوتها التأثيرية تصبح من الآليات الأساسية التى يمكن أن تؤثر في توجهات التنمية السياسية داخل المجتمعات، ذلك بحسب نمط وأهداف وتوجهات هذه النخبة[٨٢].

---

٨١) صالح بلحاج، «التنمية السياسية: نظرة في المفاهيم والنظريات»، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول التحولات السياسية واشكالية التنمية في الجزائر (الجزائر: جامعة الشلف، ديسمبر ٢٠٠٨)، ص ص ١٠-١٤.

٨٢) د. قزادري حياة، «التنمية السياسية: المفهوم..المشكلات..المقومات والآليات»، على الرابط:
www.noushark.com/upload/files/2016/05/toeecaRxsPojcyy_26_8be940d6a2efg48bd48af9920683_files.pdf

وسيؤدى استخدام تلك الأدوات إلى تجهيز البيئة الداخلية في أفريقيا للتنمية، من خلال السعى لتهيئة البيئة القانونية، التى تعتمد على سيادة الدستور والقانون، وتوفير أساس اقتصادي يوفر التمويل لعمليات التنمية، قائم على استقلالية الإرادة وذاتية الإدارة، وستؤدى حرية الرأي وقوة المجتمع المدني إلى ترسيخ المواطنة التى هي أساس البعد الإداري في التنمية، وسيضمن مشاركة فعالة من كافة مكونات المجتمع في كافة السياسات والفاعليات، بشكل يوفر ظهير شعبي وتأييد جماهيري لكافة سياسات التنمية التى تتبناها الدولة، وهو الإطار الذي يمكن أن يؤدى إلى تغيير في الثقافة السياسية الأفريقية، بشكل داعم للتنمية، ويتقبل برامج وخطط التنمية، ويقيم أسس للثقة المجتمعية في أداء الحكومات(٨٣).

ويمكن القول أن الدول الأفريقية تفتقد الكثير من هذه المتطلبات والمحددات اللازمة لإيجاد البيئة اللازمة لتحقيق التنمية السياسية، إضافة إلى قصور في البنية النظرية، وعدم الوعي بأهم الآليات التى تحقق هذه التنمية، مع أن الكثير من دول القارة حاولت الأخذ بالتصورات والبرامج التى تم طرحها، لكن واجهت هذه الدول العديد من التحديات والمعوقات التى حالت دون تحقيق التنمية بالمستوى المرجو، ودل الواقع الأفريقي على تصاعد مشكلات وأزمات بعينها تؤكد على عدم تحقيق التنمية السياسية.

٨٣) فتاح كمال، «دور الاحزاب السياسية في التنمية السياسية المحلية: دراسة حالة احزاب التحالف الرئاسي في ولاية معسكر»، رسالة ماجستير (الجزائر: جامعة وهران، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٢)، ص ص ٨٥-٩٨.

خاتمة:

في النهاية يمكن القول أن مفهوم التنمية السياسية يعد من المفاهيم السياسية التى لا يوجد لها تعريف جامع مانع، لذلك يتم الاستدلال على واقعها من خلال استقراء عدة دلالات وممارسات تكشف عن مرحلة التنمية السياسية التى عليها المجتمع، حيث يشير العرض النظري لهذا المفهوم إلى أن معظم مفاهيم ومؤشرات التنمية السياسية تتسم بقدر كبير من التحيز وعدم الحياد لصالح الرؤية والسمات الغربية، فقد تعامل الغرب مع التنمية السياسية باعتبارها ترادف الديمقراطية الليبرالية، وباتت مؤشرات الاخيرة بالمعني السياسي والاقتصادي هي محددات الحكم على مستوى التنمية السياسية في أي مجتمع، وساعد في نشر هذه الرؤية المشروطية التى مارستها عدد من المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية، إلى جانب ضعف القدرة المجتمعية الأفريقية على رفض التغلغل الخارجي الغربي، وحالة التبعية المادية والفكرية التي عليها مجتمعات القارة الأفريقية.

لذلك يمكن القول أنه إن ارادت المجتمعات الأفريقية تحقيق التنمية السياسية عليها أن تكتشف الخصوصية المجتمعية، التي تعني السمات التى تميز كل مجتمع عن الأخر، وأن يكون السعي نحو تحقيق هذه التنمية قائم على أساس أنها أحد ابعاد التنمية الشاملة المستدامة، وأن التنمية السياسية يمكن أن تكون إنعكاس للتنمية في الابعاد المجتمعية الأخرى، لكن يجب التأكيد على أن التنمية يجب أن تقوم على الامكانيات والتوجهات الذاتية، ولن تحدث تنمية بمساعدات وتوجهات وضغوط خارجية، خاصة مع التحيز وعدم المصداقية التي ثبتت عن غالبية النظريات والتوجهات والرؤى والأهداف التى طرحها وأعلن عنها الغرب.

وتحتاج التنمية في أفريقيا إلى قيام الدولة بدراسة واقعها، وتحديد ميزاتها النسبية، وترتيب أولوياتها، وتحديد احتياجاتها السياسية والشعبية، وإعداد الخطط الاستراتيجية القائمة على أساس حسابات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وحين تتحقق تلك التنمية الشاملة يجب أن تكون التنمية السياسية أحد ابعادها، لكن

لابد أن تكون التحولات السياسية ومحاولات التنمية قائمة على أساس تناسب هذه الممارسات والتحولات مع الواقع والمشكلات الأفريقية الداخلية، ومع محاولة تنسيق الجهود الاقليمية والقارية لبلوغ هذه الأهداف، وتحييد العوامل الداخلية والخارجية السلبية، والخروج من حالة التبعية المادية والفكرية للغرب.

لكن يجب التأكيد على أنه مع كثافة التحرك الأفريقي نحو إيجاد استراتيجية تنموية شاملة في دول القارة، تضمن تحقيق التنمية السياسية، نجد أن معظم هذه الاستراتيجيات تم وضع أسس ونهجها وأدواتها في بيئة مغايرة للبيئة الأفريقية، فهي تجارب أو استراتيجيات تم استيرادها، وحتى إن حاول الأفريقي إصباغ هذه الرؤى بالطابع الأفريقي، تظهر العديد من التحديات الداخلية والإقليمية والدولية التى تفرغ هذه الاستراتيجية من مضمونها، لتظل القارة في هذا النمط من التخلف، وتشهد حالة من شيوع مظاهر أزمة الشرعية، وأزمة التوزيع، وأزمة التغلغل، ومظاهر عدم الاستقرار السياسي، وضعف مؤسسات الحكم الرسمية وغير الرسمية، وهو ما يجعلها دائما في حالة التبعية للخارج.

وهو ما يمكن معه التأكيد على أهمية استنساخ التجربة الأفريقية من واقع الأزمات التى تواجهها التنمية السياسية في دول القارة، ذلك فى ضوء إدراك لقيمة القارة، ومواردها، وثرواتها الطبيعية والبشرية، مع التأكيد على ذاتية التحرك والسياسة التى يتم تبنيها، والعمل على تنسيق الجهود القارية، ودعم التكامل الاقليمي، واستغلال المؤسسات الاقليمية والقارية القائمة، وهو ما يمكن أن يحُدث نقلة في وضع القارة، في ظل توجهات الاتحاد الأفريقي، واجندته التنموية "أجندة الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣: أفريقيا التى نريدها"، والتى صاغ من خلالها طموحات دول القارة، والمشروعات اللازمة لتحقيقها، ومصادر التمويل، وطرق التقييم، وهي الأجندة التى يراها الكثير من قادة ومفكري وشعوب القارة فرصة تاريخية للخروج من العديد من الأزمات المنتشرة في الدول الأفريقية.